



بيان كتابي باسم دولة قطر

الدورة الـ 79 لجمعية الصحة العالمية (جنيف، 18-23 مايو 2026)

بند جدول الأعمال: 12.2

الوثيقة: A79/5

العنوان: الصحة النفسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تثمن دولة قطر جهود منظمة الصحة العالمية في الارتقاء بالصحة النفسية كركيزة أساسية للصحة العامة وجودة الحياة، وتُشيد بالنهج المتمحور حول الإنسان والقائم على حقوق الإنسان الذي تتبناه المنظمة في تطوير خدمات الصحة النفسية على المستوى العالمي.

وتُرحب دولة قطر بما تضمّنته الوثيقة من تأكيد على دمج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، والتوسع في الخدمات المجتمعية، وتعزيز نظم المعلومات وبناء القدرات الوطنية، ومكافحة الوصمة المرتبطة بذلك. وترى دولة قطر أن تحقيق تحوّل حقيقي في رعاية الصحة النفسية على المستوى العالمي يستوجب مراعاة الأبعاد الثقافية والدينية والروحية في تصميم الخدمات وتقديمها، باعتبارها مكوناً جوهرياً للرعاية الشاملة المتمحورة حول الإنسان، ممّا يسهم في تعزيز التعافي وحماية الكرامة الإنسانية.

أرست دولة قطر منظومة متقدمة للصحة النفسية تستند إلى قانون الصحة النفسية رقم (16) لسنة 2016، الذي يُعدّ من أكثر التشريعات تطوراً في إقليم شرق المتوسط من حيث ضمان حقوق المرضى وكرامتهم وجودة الرعاية المقدّمة لهم، وفي إطار تعزيز التنفيذ الفعلي لأحكام القانون، صدر القرار الوزاري رقم (10) لسنة 2026 بتشكيل اللجنة الوطنية لتنفيذ قانون الصحة النفسية، التي تضطلع حالياً بإعداد وثيقة حقوق المريض النفسي.

وقد وفّر مسح الصحة النفسية الوطني (2024)، المنقذ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، قاعدة معرفية متقدمة تشير إلى أن نسبة الانتشار التقديرية للاضطرابات النفسية في دولة قطر تبلغ نحو 21.1%، وهو ما يستوجب استجابة وطنية شاملة. وتشمل الإنجازات الراهنة دمج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز المسارات المتخصصة لعلاج الإدمان من خلال مركز "نوفر"، والاستثمار المستدام في تأهيل الكوادر الوطنية ونظم المعلومات الصحية.

أما على صعيد التوجهات المستقبلية، فتعمل دولة قطر حالياً على إطلاق الخطة الوطنية للصحة النفسية (2026-2030)، المرتكزة على سبعة محاور استراتيجية، واثنان وخمسون هدفاً فرعياً قابلاً للقياس (SMART)، وتشمل: استكمال التحوّل نحو نموذج الرعاية المجتمعية، وتقليص فترة الانتظار من الإحالة إلى العلاج من خمسة وأربعين يوماً إلى أقل من



أربعة عشر يوماً، وتوظيفُ الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية لدعم الكشف المبكر، وتوسيع نطاق خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، لاسيما الأطفال والمراهقين والنساء وكبار السن.

وفي هذا الصدد، توصي دولة قطر بما يلي:

- أن تواصل منظمة الصحة العالمية تطوير إرشادات فنية بما يعزز ملاءمة الاستجابات للسياقات الثقافية والقيمية المختلفة ضمن أطر الصحة النفسية القائمة على حقوق الإنسان، بما يعزز ملاءمة الاستجابات للسياقات الوطنية المختلفة.
- تعزيز جهود بناء القدرات الإقليمية في إقليم شرق المتوسط، ولا سيما في الرعاية المجتمعية للصحة النفسية، وعلاج الإدمان، وتنفيذ التشريعات الوطنية.
- أن يقدم المدير العام تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة للصحة النفسية (2013-2030) للنظر فيه قبل الدورة الثمانين لجمعية الصحة العالمية، عبر المجلس التنفيذي في دورته الـ 160.

شكراً لكم.